

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين
لائحة الإطار العام للحوكمة المؤسسية

المعتمد بموجب قرار اللجنة التنفيذية رقم ٢/١٤٤٤/٠٨/٢٢ وتاريخ ١٤٤٤/٠٣/٢٣ م

المحتوى

١	المحتوى
٢	ضبط وتعظيم الإطار العام للحكومة المؤسسية
٣	مقدمة
٣	الهدف من الإطار
٤	نظام الإطار العام للحكومة المؤسسية
٥	الهيكل التنظيمي
٦	الأدوار والمسؤوليات
٧	مبادئ وممكنتات الحكومة
٨	فوائد تطبيق الحكومة
٩	سياسات الحكومة
١٠	التوجّه الاستراتيجي والتطلعات العليا
١١	نطاق الحكومة
١٢	تنظيم تعارض المصالح
١٣	متطلبات الاصفاح
١٤	المراجعة والتنفيذ



ضبط وتعيم الإطار العام للحكومة المؤسسية

- أن تكون لائحة الإطار العام للحكومة المؤسسية "الإطار" مستنداً يتم تديثه مرة واحدة على الأقل كل سنتين أو كلما دعت الحاجة إلى تديثه من قبل الإدارة العامة لاستراتيجية والحكومة.
- على إدارة الحكومة والمخاطر مراجعة الإطار وجميع السياسات ذات الصلة من حين لآخر، والتأكد من اشتغال الإطار بصورة دائمة على أفضل الممارسات واللوائح المتبعة، وإجراء التغييرات الضرورية حسبما تراه مناسباً، وبالقدر الذي تقتضيه الأنظمة واللوائح المطبقة بهذا الصدد.
- للجنة التنفيذية صلاحية تعديل الإطار أو الاستثناء من بعض أحكام هذا الإطار في ظروف استثنائية وألا يشكل التعديل أو الاستثناء انتهاكاً لأنظمة أو القواعد أو اللوائح المعمول بها.
- لا تعتبر أي تعديلات تم على هذا الإطار صالحة ما لم يتم اعتمادها من قبل اللجنة التنفيذية.
- ينبغي بعد ذلك إبلاغ جميع الأشخاص المعنيين بالتعديلات المعتمدة عند الضرورة.

الاسم والتواقيع	التاريخ	رقم النسخة
د. أحمد عبدالله المغامس  	المعتمد بموجب قرار اللجنة التنفيذية رقم ١/٢ وتاريخ ٢٢/٠٨/١٤٤٤ الموافق ١٤٤٤/٠٣/٢٣	النسخة الأولى



مقدمة

- تعمل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين المشار إليها فيما بعد باسم "الهيئة" على تعزيز هيكل وممارسات الحكومة بالهيئة لضمان التوافق بين الأشخاص المعنيين وهم أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين بالهيئة وأصحاب المصالح لبناء أساس حوكمة سليم يضمن استمرارية أعمال الهيئة وتطورها.
- تم وضع الإطار العام للحكومة المؤسسية للهيئة لوضع المبادئ والممارسات التي تهدف إلى تحسين جودة وفاعلية الحكومة وأداء الهيئة، وبما يتواافق مع تنظيم الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٤١٦ وتاريخ ٢٥/٧/١٤٤٢ هـ.
- يدعم هذا الإطار تكوين قيمة طويلة الأجل وتطبيق استراتيجيات النمو المستدام في الهيئة.
- يقع على مجلس إدارة الهيئة المسؤولية عن المتابعة والإشراف على إدارة الهيئة وتعاملاتها واتخاذ كافة القرارات الهامة للهيئة. وإن هذا الإطار وكذلك التنظيم ولوائح المجالس واللجان المذكورة في هذا الإطار تمثل جميعها المرجعية بصلاحيات وممارسات الحكومة في الهيئة.
- تم إعداد الإطار بحيث يقدم مجلس إدارة الهيئة ولجانه المنبثقة وأصحاب المصالح سياسات وارشادات واضحة للتأكيد أن أهداف الهيئة قد تم تحقيقها، وتوقعات أصحاب المصالح قد تمت إدارتها ومتطلبات التنظيم قد تم تطبيقها والعمل بها.

الهدف من الإطار

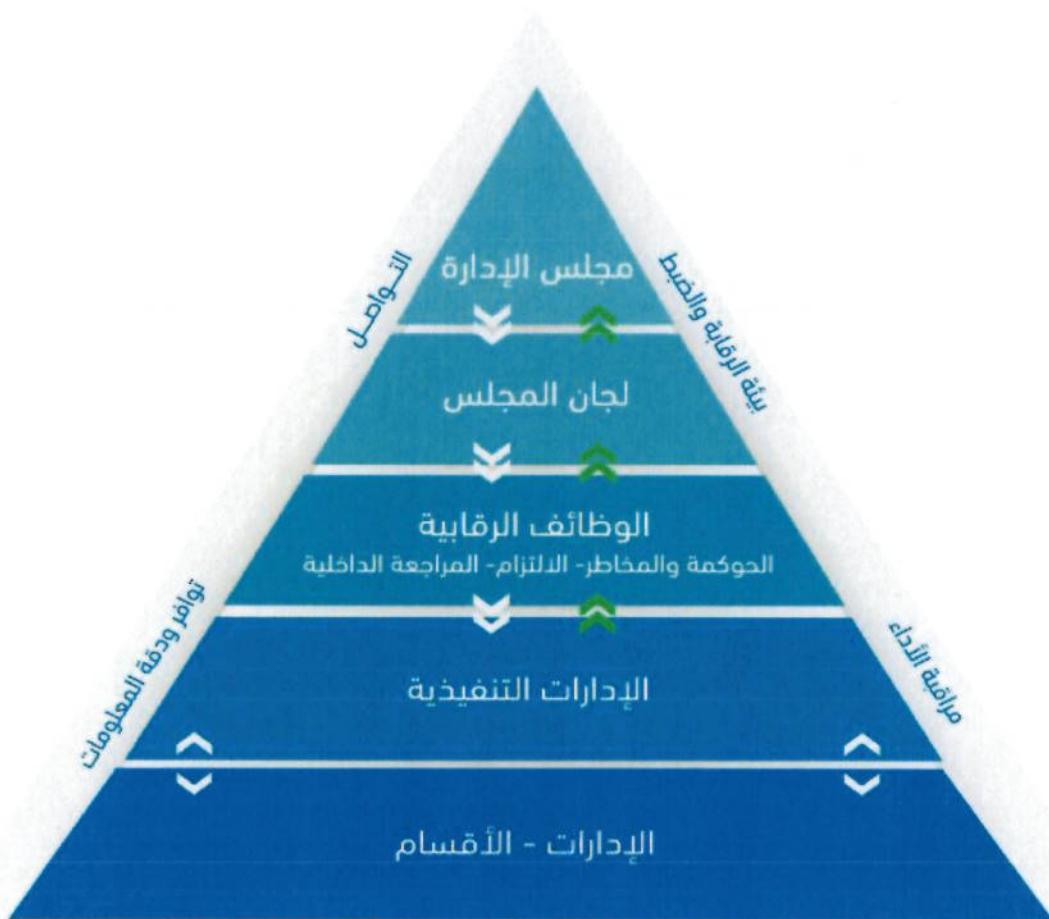
إن الهدف من هذا الإطار هو وضع معيار واضح لإطار الحكومة المؤسسية في الهيئة وتحديد النطاق والحكومة والأهداف والأدوات للتنفيذ الفعال لإطار الحكومة، وتمثل أهداف وضع إطار عام للحكومة ما يلي:

- تعزيز القيمة المضافة لأصحاب المصالح وضمان الامتثال مع السياسات الداخلية للهيئة والتنظيم، والأنظمة ولوائح التي تنطبق على الهيئة.
- تنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح عبر مجموعة اللوائح وأنظمة الداخلية للهيئة، والمشاركة في تحديد أدوار كل من مجلس الإدارة ولجانه المنبثقة، والإدارة التنفيذية.
- توفر الحكومة النظام الذي يتم من خلاله تحقيق أهداف واستراتيجيات الهيئة ومراقبة أدائها.



- تطبيق المفهوم الشامل للحكمة المؤسسية لتوجيه وإدارة الهيئة وخلق قيمة لأصحاب المصالح، كما يمكن اعتبار الحوكمة على أنها تطبيق لأنظمة الرقابة لتفادي تضارب المصالح والسلوكيات غير المرغوبة.
- تطوير وتحديث ورصد ومراقبة الهياكل والإجراءات المؤسسية لضمان المساءلة والشفافية والتزاهة والمسؤولية التي هي جزء لا يتجزأ في عملية اتخاذ القرارات، وتتضافر هذه العناصر لتوفير مستوى من الثقة والشفافية لأصحاب المصالح، الأمر الذي يعطي الهيئة ميزة تنافسية.
- وجود آليات مناسبة للرقابة والإشراف وإدارة المخاطر على جميع أنشطة الهيئة.
- وضوح الصالحيات والمهام إضافة إلى وضوح المرجعية.

نظام الإطار العام للحكمة المؤسسية



الهيكل التنظيمي

يوضح الهيكل التنظيمي للهيئة المرجعية والتسلسل للمهام على مستويات الهيئة التنظيمي لتنفيذ عمليات الهيئة المحققة لأهدافه وتحقيق بيئة الرقابة الداخلية. بحيث يكون الهيكل التنظيمي أداة تربط مجلس الإدارة ولجانه بالإدارة التنفيذية وإدارات الهيئة لتحقيق التطلعات والأهداف المرجوة. وينقسم الهيكل التنظيمي للأتي:

- **الهيكل التنظيمي للهيئة**





• الهيكل التنظيمي للمجلس ولل المجالس واللجان



الأدوار والمسؤوليات

• مجلس الإدارة

يتمثل دور مجلس الإدارة في مباشرة جميع الصلاحيات المنوطة بالهيئة وفقاً لأحكام التنظيم، ويشرف على أي نشاط يقع في نطاق صلاحياته ومسؤولياته النظامية، ويتخذ القرارات اللازمة في شأنها، ومن أهم مسؤولياته الإشراف العام على فاعلية مهام الإدارة العليا في الهيئة، ومتابعة أدائها.

• رئيس مجلس الإدارة

يتمثل رئيس مجلس الإدارة دوراً استراتيجياً في قيادة مجلس الإدارة وتمثيل رؤية وأهداف الهيئة. وحيث أن رئيس مجلس الإدارة هو المسؤول عن رئاسة المجتمعات، يتمثل دوره الأساس في الإشراف على عمليات المجلس لضمان الأداء الفعال لمهامه.




• المجالس واللجان المنبثقة من مجلس الإدارة

تعود مرجعية جميع المجالس واللجان لمجلس الإدارة وترتبط هذه اللجان ببعضها وفق ما تنص عليه لوائح العمل الخاصة بهم ووفق الصلاحيات المفروضة من مجلس الإدارة المتضمنة في جدول مصفوفة الصلاحيات المعتمدة.

■ لجنة المراجعة والمخاطر

وهي لجنة تمثل في الإشراف على أعمال إدارة المراجعة الداخلية وتقييم أدائها وتعزيز استقلالها، ومساعدة المجلس للوفاء بمسؤولياته الرقابية. وللتفاصيل يرجى الرجوع إلى لائحة عمل لجنة المراجعة والمخاطر.

■ لجنة الترشيحات والمكافآت

وهي لجنة تقوم بتوصية برشح أعضاء المجالس واللجان المنبثقة والمهنية لتعيينهم من قبل المجلس، والعمل على المراجعة الدورية لسياسة العلاوات والترقى والمكافآت في الهيئة، وتقييم مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف المتوقعة منها. وللتفاصيل يرجى الرجوع إلى لائحة عمل لجنة الترشيحات والمكافآت.

■ اللجنة التنفيذية

وهي لجنة تمثل في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤوليات المنوط به وعلى الأخص مراقبة أداء عمل الهيئة ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة. وللتفاصيل يرجى الرجوع إلى لائحة عمل اللجنة التنفيذية.

■ المجلس الاستشاري

يهدف المجلس الاستشاري إلى تعزيز قرارات مجلس إدارة الهيئة وتحقيق أهداف الهيئة ودعم توجهاتها من خلال تقديم المشورة ورفع التوصيات التي تساعده مجلس إدارة الهيئة على اتخاذ القرارات المناسبة. وللتفاصيل يرجى الرجوع إلى لائحة عمل المجلس الاستشاري.

■ لجنة الاستثمار

تهدف لجنة الاستثمار إلى رفع التوصيات بشأن سياسة استثمار أموال الهيئة والتعديل عليها، وبما يتناسب مع طبيعة أعمال الهيئة والأنشطة التي تزاولها والمخاطر التي قد تتعرض لها، والتأكد من وجود آلية ملائمة



لاستخدام موارد الهيئة وأصولها، وكذلك متابعة نتائج الاستثمارات بانتظام لتحقيق أفضل عوائد ممكنة للنمو والاستدامة المالية للهيئة. وللتتفاصيل يرجى الرجوع إلى لائحة عمل لجنة الاستثمار.

● المجالس واللجان المهنية

تعود مرجعية جميع المجالس واللجان لمجلس الإدارة وترتبط هذه اللجان ببعضها وفق ما تنص عليه لوائح العمل الخاصة بهم ووفق الصلاحيات المفوضة من مجلس الإدارة والتضمنة في جدول مصفوفة الصلاحيات المعتمدة.

■ مجلس معايير المحاسبة

يهدف مجلس معايير المحاسبة إلى مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة وما يتعلق بها من تفسيرات وإيضاحات للمنشآت على اختلاف أشكالها النظامية بما يتفق مع بيئة المملكة العربية السعودية. وللتتفاصيل يرجى الرجوع إلى لائحة عمل مجلس معايير المحاسبة.

■ مجلس معايير المراجعة

يهدف مجلس معايير المراجعة إلى مراجعة وتطوير واعتماد معايير المراجعة والفحص والتأكد والخدمات ذات العلاقة، وما يتعلق بها من تفسيرات وإيضاحات، والتي يتبعن على المحاسب القانوني الالتزام بها عند تقديمها لخدماته للمنشآت على اختلاف أشكالها النظامية أو نشاطها الذي تباهره. وللتتفاصيل يرجى الرجوع إلى لائحة عمل مجلس معايير المراجعة.

■ مجلس مراقبة جودة الأداء المهني

يهدف مجلس مراقبة جودة الأداء المهني إلى التأكيد من التزام المحاسبين القانونيين، والمرخص لهم بتقديم خدمات محاسبة الزكاة والضريبة، والمرخص لهم بتقديم خدمات المحاسبة بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية والقواعد والبرامج الصادرة عن الهيئة. وللتتفاصيل يرجى الرجوع إلى لائحة عمل مجلس مراقبة جودة الأداء المهني.

■ لجنة التعليم والتدريب



تهدف لجنة التعليم والتدريب إلى تطوير مستوى التعليم والتدريب المهني بما يحقق الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة والرفع من مستواها، وتقديم البرامج التدريبية التي تساعده على اجتياز الاختبارات المهنية. وللتفاصيل يرجى الرجوع إلى لائحة عمل لجنة التعليم والتدريب.

■ لجنة الاختبارات

تهدف لجنة الاختبارات إلى قياس كفاءة الأفراد الذين يرغبون في اجتياز الاختبارات المهنية التي تنظمها الهيئة من حيث المعرفة النظرية والقدرة على تطبيقها بمهارة، ومدى إدراك المسؤولية المهنية والصفات السلوكية التي يتعين على المحاسبين التحلي بها. وللتفاصيل يرجى الرجوع إلى لائحة عمل لجنة الاختبارات.

■ لجنة سلوك وأداب المهنة

تهدف لجنة سلوك وأداب المهنة إلى مراجعة وتطوير واعتماد قواعد سلوك وأداب المهنة للمراجعين والمحاسبين وبما يحقق الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة والرفع من مستوى الكفاءة المслكية لممارسي أعمال المحاسبة والمراجعة. وللتفاصيل يرجى الرجوع إلى لائحة عمل لجنة سلوك وأداب المهنة.

● الرئيس التنفيذي

الرئيس التنفيذي هو المسؤول عن قيادة تطوير وتنفيذ استراتيجية الهيئة، إضافة إلى مسؤوليته عن قرارات الأعمال اليومية لتنفيذ استراتيجية الهيئة. وكذلك مسؤوليته أمام مجلس الإدارة عن التشغيل الفاعل والفعال للهيئة، والالتزام للقوانين واللوائح والسياسات المتفق عليها من قبل مجلس الإدارة.

● إدارة المراجعة الداخلية

يتمثل دور وظيفة التدقيق الداخلي في مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجنة المراجعة والمخاطر في تحقيق رقابة فعالة للهيئة وضوابط داخلية من خلال توفير ضمان موضوعي ومستقل مهنياً ومتواافق مع قيم الهيئة وأخلاقيات ومعايير المراجعة، إضافة إلى تقديم تقييم مستقل لفحص العمليات وتقديمها إلى لجنة المراجعة والمخاطر.



● الإدارة التنفيذية

يتمثل دور الإدارة التنفيذية في تحمل المسؤوليات اليومية لعمليات الهيئة، ويشمل ذلك التوصية بالخطط الاستراتيجية للهيئة إلى مجلس الإدارة ثم ترجمتها إلى عمليات وأنشطة وذلك بإدارة مختلف إدارات الهيئة لتحقيق أهدافها مع تعزيز ممارسات الحكومة الفعالة لتمكينها.

مبادئ وممكنتن الحكومة

تتضمن المبادئ والممكنتن الرئيسية للحكومة في الهيئة ما يلي:

١. حماية حقوق أصحاب المصالح وتقديم المعاملة العادلة لهم ليصبحوا على علم ودرأة كافية بأعمال الهيئة ونتائجها من خلال التواصل معهم بصورة دائمة لإيصال معلومات دقيقة وفي وقت مناسب تمكّنهم من ممارسة كامل حقوقهم.
٢. مجلس إدارة فعال وملتزم بتمثيل منافع جميع أصحاب المصالح.
٣. إنشاء لجان متباينة من المجلس لضمان أعضاء مؤهلين وذو مهارة عالية لتقديم مشورة ذات جودة عالية لإدارة الهيئة.
٤. توجيه مجلس الإدارة للهيئة ومراقبة كفاءة سياسات الهيئة وقراراتها الإدارية، بما في ذلك تنفيذ استراتيجيتها.
٥. فرض سياسات ولوائح واضحة ومنشورة للعلن.
٦. تفويض واضح لصلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة.
٧. المساءلة والمحاسبة والرقابة للحد من مخاطر الاحتيال وسوء الإدارة.
٨. الشفافية وتوصيل المعلومات والافصاح الكافي بالتوافق مع المتطلبات النظامية والممارسات المحلية.
٩. مراجعة دورية مستقلة للقواعد المالية يقوم بها مراجع حسابات يتم اختياره بتوصية من مجلس الإدارة.
١٠. مستوى عال من الشفافية والمساءلة والتزاهة لتوفير بيئة تعزز الأداء الأفضل للهيئة وتعزز قيمتها على المدى الطويل.
١١. إنشاء عدة مجالس ولجان مهنية لإدارة ورقابة الوظائف والعمليات المتنوعة للهيئة وتقديم المشورة والتوصية لإدارات الهيئة للتتأكد من الإدارة الفاعلة للهيئة.
١٢. وجود أدلة سياسات وإجراءات عمل داخلية موثقة ومعتمدة



فوائد تطبيق الحوكمة

- توفير البيئة الملائمة لمجلس الإدارة لتحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة الهيئة وأصحاب المصالح وتسهيل الرقابة الفاعلة.
- ضمان المهنية والنزاهة والموثوقية والشفافية والتميز والتي تعبر عن قيم الهيئة.
- إدارة ومعالجة كافة أنواع المخاطر المرتبطة بعمليات الهيئة.
- حماية مصالح أصحاب المصالح وتلبية المتطلبات النظامية والمسؤولية تجاههم.
- توفير بيئة رقابية مناسبة بإمكانها أن تسهم في اتخاذ أفضل القرارات الإدارية.

سياسات الحوكمة

تعبر سياسات الحوكمة عن أسس اتخاذ القرار، وحوكمة العمليات بطريقة تمكن المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية إلى تحقيق الأهداف المرجوة من العلاقات والشراكات مع الأطراف ذات العلاقة وكذلك أصحاب المصالح. كما تساهم سياسات الحوكمة في تحقيق مبادئها الأساسية مثل النزاهة والشفافية، وبالتالي رفع كفاءة الأداء وبيئة الرقابة الداخلية. وتبرز أهمية سياسات الحوكمة في اعتماد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عليها في رفع فعالية وكفاءة بيئة العمل. وتتضمن سياسات الحوكمة على سبيل المثال لا الحصر:

- لائحة عمل مجلس الإدارة
- لوائح عمل المجالس وللجان المنبثقة
- لوائح عمل المجالس وللجان المهنية
- جدول مصفوفة الصلاحيات
- الهيكل التنظيمي للهيئة وللجان
- سياسة تنظيم تعارض المصالح
- سياسة الإفصاح والشفافية
- سياسة تنظيم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة سرية وحماية البيانات
- سياسة الانتخاب والشروط الواجب توفرها بعضو المجلس - الأعضاء الأساسيين
- سياسة السياسات
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات



التوجه الاستراتيجي والتطلعات العليا

يتمثل الهدف في تعزيز ديناميكية عمليات مجلس الإدارة ولجانه المنشقة ليقوموا بمهامهم وأدوارهم بكفاءة وفاعلية، من خلال تحديد تطلعات الهيئة بالإضافة إلى عوامل التمكين لتقديم معلومات ومدخلات دقيقة وقيمة إلى مجلس الإدارة لدعم آليات اتخاذ القرار، وتكون أهميته لمجلس الإدارة في جعله قادرًا على تحديد التوجه الاستراتيجي لهذه القرارات للأطراف ذات العلاقة، وهذا نتيجة لامتثال والتزام تلك الأطراف بالأدوار والمسؤوليات وسياسات الحكومة والإجراءات المعتمدة بهدف زيادة الوعي بالمسؤولية المهنية وتعزيز ثقافة الهيئة، مما يسهل ويدعم قدرات الحكومة وبيئة الرقابة ويرفع من مستوى الأداء والتواصل الفعال.

نطاق الحكومة

هو النطاق الذي يوضح حدود العمل لتنفيذ وتمكين الحكومة الرشيدة والمساهمة في تحقيق الأسلوب والتوجيه الذي يحدده مجلس الإدارة وبالتالي تعزيز عملية اتخاذ القرار وأداء الهيئة وكفاءته. ويكون هذا النطاق من العناصر التالية:

• التواصل

تتمثل نتائج التواصل الفعال في التأثير الإيجابي لتعزيز إنجاز الأهداف في الوقت المناسب، ورفع الإنتاجية والأداء، وتعزيز مراقبة المخاطر والإدارة الفعالة لتمكين مجلس الإدارة ولجانه وكذلك الإدارة التنفيذية للهيئة من اتخاذ القرارات المناسبة.

• توافر ودقة المعلومات

تعد حوكمة التقارير ودقة المعلومات من أهم الجوانب التي تعمل على تحسين فاعلية مجلس الإدارة ولجانه المنشقة، والإدارة التنفيذية في اتخاذ القرارات لتحقيق الأهداف المرجوة وضمان النزاهة والشفافية في توفير جميع المعلومات والحقائق التي تعزز استجابات العمل وفعالية السياسات والإجراءات.

• مراقبة الأداء

تضمن حوكمة مراقبة الأداء النزاهة والشفافية وترفع مستوى الوعي والمسؤولية. حيث تتعكس إيجاباً على استمرارية تعزيز الأداء في وظائف الهيئة وعملية اتخاذ القرار المناسب.



• بيئة الرقابة الداخلية

تعمل الرقابة الداخلية على ضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات واللوائح والقوانين ذات الصلة. وتشمل مكونات بيئة الرقابة الداخلية على سبيل المثال لا الحصر الوظائف التالية:

- الحكومة والمخاطر
- الالتزام
- المراجعة الداخلية

تنظيم تعارض المصالح

تراعي الهيئة في كل تعاملاتها مع الجميع بأن تكون قائمة على أسس نظامية وعادلة، وتحرص على توخي العدالة والإنصاف في تعاملاتها مع المستفيدين من خدماتها وأعضائها ومواردها وشركائها وموظفيها. ويلتزم جميع أعضاء مجلس الإدارة والمجالس واللجان الموثقة والمهنية وجميع موظفي الهيئة بأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية التي تحكم تعارض المصالح، وتنظيم الهيئة السعودية للمرجعين والمحاسبين وسياسة تنظيم تعارض المصالح للهيئة.

متطلبات الإفصاح

يعين على أعضاء مجلس الإدارة والمجالس واللجان الموثقة والمهنية، وكافة موظفي الهيئة التقيد التام بالإفصاح للهيئة بكل معلومة أو حدث قد ينطوي عليه تعارض فعلي أو محتمل للمصالح وفقاً لما نصت عليه سياسة تنظيم تعارض المصالح وسياسة الإفصاح والشفافية والمنشورين على الموقع الإلكتروني للهيئة.

المراجعة والتنفيذ

يكون الإطار نافذاً من تاريخ اعتماده من قبل اللجنة التنفيذية. وتجري الإدارة العامة للاستراتيجية والحكومة مراجعة لأحكام الإطار متى ما دعت الحاجة لذلك، أو بحسب طلب من اللجنة التنفيذية لإجراء المراجعات وذلك لأجل التأكد من اشتغال الإطار بصورة دائمة على أفضل الممارسات واللوائح المتبعة، ويجوز لأي من الأعضاء تقديم تعديلاتهم المقترحة وفق ما يرونها محققاً لفاعليّة عمل الإطار على أن تدرج مقترنات التعديل ضمن جدول أعمال أحد اجتماعات اللجنة للمداولات.

